AALCO/62/BANGKOK/2024/SD/S19

للاستخدام الرسمي فقط

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الإفريقية

منتدى الخبراء لاسترداد الأصول

الأمانة العامة لمنظمة آلكو

29- سي، ريزال مارغ،

ديبلوماتيك انكليف، تشاناكيابوري،

نيودلهي - 110021

(الهند)

منتدى الخبراء في استرداد الأصول

المحتويات

أولاً.	**مقدمة**	**1**
	أ. تمهيد	**1**
	ب. المداولات في الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو [بالي، جمهورية إندونيسيا]	**1**
ثانياً.	**المناقشات العامة والتطورات الأخيرة**	**5**
	أ. مفهوم استرداد الأصول؟	**5**
	ب. الإطار القانوني الحالي بشأن استرداد الأصول	**6**
	ج. الإطار الإقليمي	**11**
ثالثاً.	**تقرير اجتماع ما بين الدورتين بشأن منتدى الخبراء لاسترداد الأصول - "أفضل الممارسات لاسترداد الأصول المسروقة من بلد آسيوي وإفريقي"**	**12**
رابعاً.	**تعليقات الأمانة العامة لمنظمة آلكو وملاحظاتها**	**16**
خامساً.	**الملحق**	**18**

الملحق الأول: المذكرة المفاهيمية بشأن منتدى الخبراء لاسترداد الأصول
المحلق الثاني: مشروع القرار الذي أعدته الأمانة العامة

أولاً. مقدمة

أ. تمهيد

1. تم تقديم موضوع **"منتدى الخبراء لاسترداد الأصول"** من قبل جمهورية إندونيسيا عبر مذكرة توضيحية بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 2023 (رقم: AHU.UM.01.01-733) في جدول الأعمال المؤقت للدورة السنوية الحادية والستين للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية (آلكو) التي عقدت في بالي بإندونيسيا في الفترة من 16 إلى 20 تشرين الأول / أكتوبر 2023. دعت المذكرة التوضيحية إلى أهمية إنشاء منتدى لخبراء استرداد الأصول يتألف من كبار المسؤولين والأكاديميين و/أو الأطراف الأخرى ذات الصلة الذين لديهم خبرة ودراية في استرداد الأصول المسروقة من الاختصاصات الأجنبية.[1]

2. حددت المذكرة التوضيحية مجالات المناقشة والوظائف التالية لمنتدى استرداد الأصول:

   1. مشاركة أفضل الممارسات في مجال استرداد الأصول؛
   2. مناقشة التحديات في استرداد الأصول المسروقة؛
   3. مناقشة القضايا الجارية التي تتطلب التعاون الدولي من جانب الدول الأعضاء؛
   4. سد الثغرات المعرفية لدى الممارسين ومعالجتها؛ و
   5. ضمان إمكانية تنفيذ عملية استرداد الأصول التي تشمل اختصاصات متعددة بين البلدان الأعضاء بشكل فعال.

3. كان من المتوقع إضافةً لذلك تحقيق الأهداف التالية من خلال جدول الأعمال المقترح:

   1. مناقشة وإبرام اتفاقية إنشاء منتدى الخبراء لاسترداد الأصول؛
   2. مناقشة واختتام مسألة مدة منتدى الخبراء لاسترداد الأصول؛
   3. مناقشة واختتام مسألة البلد المضيف للدورة الأولى لمنتدى استرداد الأصول.

ب. المداولات في الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو (بالي، جمهورية إندونيسيا، 16-20 تشرين الأول / أكتوبر 2023)

4. قدم سعادة الدكتور/ كمالين بينيتبوفادول، الأمين العام لمنظمة آلكو، الموضوع الجديد لمنتدى الخبراء لاسترداد الأصول خلال الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو. سلط الضوء على أهمية هذا الموضوع

[1] قدمت الأمانة العامة لمنظمة آلكو المذكرة المفاهيمية لتنظر فيها الدول الأعضاء عبر المذكرة المؤرخة في 18 أيلول / سبتمبر 2023. تم إلحاق هذه المذكرة المفاهيمية مع تقرير الأمانة العامة هذا.

بالنسبة للبلدان الأفريقية الآسيوية مع الإشارة أيضاً إلى اهتمام المجتمع الدولي ككل بهذه القضية. أكد أيضاً على التأثير الشديد لسرقة الأصول العامة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل والتي تشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية، إلى جانب تأثيرها السلبي على الاقتصاد والمجتمع ككل. دعا إلى إنشاء منتدى فني وخبير مشترك وشجع الدول الأعضاء على إجراء مزيد من المناقشة حول هذا الموضوع.

5. فتح رئيس الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو بعد ذلك الباب أمام الدول الأعضاء للإدلاء ببياناتها. أدلت الوفود التالية ببيانات بشأن بند جدول الأعمال: جمهورية إندونيسيا وجمهورية الهند وجمهورية إيران الإسلامية وماليزيا وجمهورية الصين الشعبية واليابان ومندوب الدولة المراقبة لجمهورية تونس.

6. ألقى **مندوب جمهورية إندونيسيا** كلمة أمام الجلسة العامة لشرح بند جدول الأعمال المقترح حديثاً بشأن منتدى الخبراء لاسترداد الأصول وأعرب عن امتنانه للدعم المقدم لاقتراح إندونيسيا، وشرح موقفه من خلال طرح ثلاث نقاط.

7. تم أولاً التأكيد على أهمية استرداد الأصول بالنسبة للبلدان الآسيوية والأفريقية. تحدث المندوب عن الحاجة الملحة للتعاون الدولي بشأن استرداد الأصول كما أكدت على ذلك العديد من المنظمات الإقليمية والدولية بما في ذلك منظمة آلكو ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومجموعة العشرين. تم إبلاغ الجلسة العامة بالجهود المستمرة لتعزيز التعاون الدولي في استرداد الأصول والتي تضمنت أيضاً أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDG) 16 التي تهدف إلى تعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها بحلول عام 2030. تم الاستشهاد أيضاً بالمبادئ الرفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن تعزيز آليات استرداد الأصول التي تؤكد التزام المجتمع الدولي بتعزيز التعاون في هذا المجال.

8. شرح المندوب ثانياً الإطار القانوني لاسترداد الأصول من خلال شرح المادة 51 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC). تم شرح الدور المقترح لمنتدى الخبراء لاسترداد الأصول التابع منظمة آلكو. تم توضيح أن منتدى الخبراء لاسترداد الأصول التابع لمنظمة آلكو لن يكمل أو يحل محل المنتدى الحالي، بل سيكمل ويهدف إلى توفير منصة لمنظمة آلكو لالتماس وجهات نظر البلدان الآسيوية والأفريقية ضمن أهداف وغايات منظمة آلكو وروح باندونغ. ذُكر أنه من خلال المنتدى يمكن للدول الأعضاء أن تتشارك وتتبادل وجهات النظر وتتعلم من بعضها البعض أفضل الممارسات وقصص النجاح التي توصل إليها الخبراء الذين نفذوا هذه العملية.

9. استشهد المندوب ثالثاً بقضيتين بارزتين من تجربة إندونيسيا في استرداد الأصول المسروقة. اختتم المندوب كلمته بشرح التكوين المقترح للمنتدى، حيث ذكر أن المنتدى يجب أن يتألف من خبراء من الدول الأعضاء في منظمة آلكو. يمكن أن يكون هؤلاء من كبار المسؤولين والمحققين والمدعين العامين والباحثين وغيرهم من المسؤولين المعنيين الذين لديهم تجارب و/أو خبرة أو الذين كان مجال عملهم يتلخص في التعامل مع التعاون الدولي في استرداد الأصول المسروقة من الاختصاصات الأجنبية. تم كخطوة أولى اقتراح إنشاء مجموعة اتصال بين خبراء استرداد الأصول من الدول الأعضاء في منظمة آلكو. قد تعقد مجموعة الاتصال هذه اجتماعات غير رسمية سواءً شخصياً أو افتراضياً لمناقشة مخاوفها المشتركة المتعلقة باسترداد الأصول.

10. رحب **مندوب جمهورية الهند** بمبادرة إندونيسيا لإنشاء منتدى الخبراء لاسترداد الأصول التابع لمنظمة آلكو. كرر المندوب دعم الهند القوي للمبادرة على الرغم من سعيه للحصول على مزيد من التوضيح بشأن طرائق عمل المنتدى كما ذكر الوفد الإندونيسي. شدد المندوب على التزام الهند بمكافحة الفساد على الصعيد العالمي وسلط الضوء على استرداد الأصول كمبدأ رئيسي في النظام الدولي لمكافحة الفساد. ذكر أن الهند مستعدة لتبادل خبراتها وأفضل ممارساتها في مجال استرداد الأصول مع المنتدى. أعرب المندوب عن ثقته في أن منتدى الخبراء سيوفر إرشادات قيمة للدول الأعضاء في تعقب الأصول المسروقة وتحديدها وتقييدها ومصادرتها وإعادتها.

11. أثنى **مندوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية** على إندونيسيا لاستضافتها مسألة استرداد الأصول وإدراجها في جدول الأعمال. أكد على أنه على الرغم من تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد قبل عشرين عاماً، لا يزال الفساد يمثل تحدياً عالمياً كبيراً. شدد المندوب على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي والإرادة السياسية لمكافحة الفساد، لا سيما في خضم التحديات التي تواجه التعددية.

12. أشاد المندوب باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد باعتبارها الصك الوحيد الملزم قانوناً على الصعيد العالمي لمكافحة الفساد، مشيراً إلى إطارها القانوني الشامل لاسترداد الأصول. غير أنه أعرب عن أسفه لعدم استخدام أحكام الاتفاقية المتعلقة باسترداد الأصول استخداماً كافياً وحث الدول الأعضاء على استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كأساس قانوني للتعاون في غياب الاتفاقات الثنائية. شدد المندوب على أهمية الاستجابة الدولية المنسقة لإعادة الأصول المستمدة من الفساد بشكل فعال، ومنع توفير الملاذات الآمنة لهذه الأصول وتعويض الضحايا.

13. أعرب **مندوب ماليزيا** عن خالص امتنانه لإندونيسيا لاقتراحها إنشاء منتدى الخبراء لاسترداد الأصول داخل منظمة آلكو، واعترف به كمبادرة جديرة بالثناء تعالج القضية الحرجة المتمثلة في استرداد الأصول. أوضح المندوب أن ماليزيا أنشأت إطاراً قانونياً قوياً لاسترداد الأصول مدعوماً بالعديد من القوانين المحلية التي تم تسهيلها من خلال إطار معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة (MLA)، وهو أمر بالغ الأهمية للتعاون الدولي الفعال في تحديد أماكن الأصول المرتبطة بالأنشطة الإجرامية وتجميدها واستردادها.

14. أعرب المندوب عن دعم ماليزيا الكامل لاقتراح إندونيسيا بشأن منتدى الخبراء لاسترداد الأصول، معتقداً أنه سيفيد الدول الأعضاء بشكل كبير من خلال تعزيز الجهود التعاونية لمكافحة الجرائم المالية واسترداد الأصول المسروقة. شددت ماليزيا مع ذلك على أهمية ضمان عمل المنتدى بكفاءة دون تكرار أو ازدواجية، واستكمال المنتديات والشبكات القائمة لاسترداد الأصول داخل المجتمع القانوني الآسيوي الأفريقي.

15. ناقش **مندوب جمهورية الصين الشعبية** جهود البلاد في تعزيز سيادة القانون لملاحقة الهاربين واسترداد الأصول، مسلطاً الضوء على الأساس القانوني القوي. أوضح أن التعديلات الأخيرة على قانون الإجراءات الجنائية أدخلت إجراءات لمصادرة المكاسب غير القانونية في حالة فرار المشتبه بهم أو خداعهم السلطات بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. صدرت تفسيرات قضائية لتعزيز فعالية هذه الإجراءات.

16. أفاد المندوب بأن الصين تطلب من الأطراف الأجنبية الاعتراف بالأحكام الجنائية ذات الصلة أو أحكام المصادرة غير المدانة الصادرة عن محكمة الصين وإنفاذها وفقاً لقانون الصين بشأن المساعدة التقليدية الدولية في المسائل الجنائية وقانون الإجراءات الجنائية. قد تطلب دول أخرى أيضاً مساعدة الصين في مصادرة وإعادة المكاسب غير المشروعة والأصول المتعلقة بالقضايا. نجحت الصين أيضاً من الناحية العلمية في استرداد الأصول الإجرامية من خلال اتفاقيات المصادرة والإعادة والمشاركة حيث تعتمد الأطراف المتلقية للطلب على أوامر التجميد الخاصة بها. أشار المندوب إلى التحديات بما في ذلك إحجام بعض البلدان عن التعاون والاختلافات في النظم والإجراءات القانونية، وعدم الاستقرار في العلاقات التعاونية مع إجراءات استرداد الأصول.

17. ذكر المندوب أن الصين تدعو إلى إرادة سياسية أقوى من جميع البلدان لإعادة الأصول الإجرامية وحرمان الأفراد الفاسدين من الملاذات الآمنة. يؤكد على التغلب على اختلافات النظام القانوني وإعطاء الأولوية لإعادة الأصول إلى أصحابها الشرعيين أو تعويض الضحايا، وتعزيز التعاون من خلال المعاهدات والاتفاقيات الثنائية. يعد التواصل الفعال والتعاون على أساس كل حالة على حدة أمراً ضرورياً للتغلب على التحديات التقنية وتحسين كفاءة التعاون الدولي.

18. أعرب **مندوب اليابان** عن تقديره لمبادرة إندونيسيا لإدراج جدول أعمال مخصص لاسترداد الأصول في الدورة السنوية لمنظمة آلكو واقتراح إنشاء منتدى الخبراء لاسترداد الأصول. شدد على اعتراف اليابان بتعقيد عملية استرداد الأصول وأهمية التعاون بين السلطات ذات الصلة. ذُكر أن اليابان تعمل بنشاط على استرداد الأصول من خلال برامج بناء القدرات للبلدان النامية ولا سيما في آسيا وأفريقيا، من خلال معهد الأمم المتحدة لمنطقة آسيا والشرق الأوسط لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (UNAFEI). ذُكر أن اليابان تعتقد أنه ينبغي معالجة استرداد الأصول على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مع التأكيد على دور مجموعة العمل المعنية باسترداد الأصول في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. أشار المندوب إلى أهمية التعاون الإقليمي وسلط الضوء على الشبكات القائمة مثل الهيئات الإقليمية على غرار مجموعة العمل المالي (FATF) والشبكات المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول (ARIN) والتي تسهل تتبع الأصول وتجميدها ومصادرتها.

19. تمت الإفادة بأن اليابان تؤيد اقتراح إندونيسيا، شريطة أن يكون دورها ووظيفتها متميزين بوضوح عن الهيئات القائمة. اتفق المندوب مع الهند على الحاجة إلى مناقشة طرائق عمل منتدى الخبراء بالتفصيل بما في ذلك كيف يمكن للدول الأعضاء في منظمة آلكو تبادل الخبرات وتعزيز التعاون الإقليمي. أكد المندوب من جديد أن اليابان لا تزال منفتحة على الاستماع إلى آراء إندونيسيا والدول الأعضاء الأخرى وأنها ملتزمة بإجراء مناقشات بناءة. اختتم كلمته بشكر إندونيسيا على اقتراحها الشامل ومساهمتها في مجال استرداد الأصول.

20. أشاد **مندوب الجمهورية التونسية** باقتراح إندونيسيا لإنشاء منتدى الخبراء لاسترداد الأصول، مؤكداً على أهميته في معالجة آثار عدم استرداد الأصول المسروقة على حقوق الإنسان، لا سيما في الأوقات التي تشح فيها الموارد. سلط الضوء على العقبة الكبيرة التي يشكلها اختلاس الأموال العامة أمام تنمية البلدان الناشئة، وأشار إلى كيف أن ذلك يؤدي إلى استمرار الفقر وهشاشة البنية التحتية.

21. ذُكر أن تونس الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ عام 2008، اتخذت خطوات نشطة لاسترداد الأصول المسروقة، وأنشأت لجنة خاصة للاستراتيجية والتعاون الدولي. استخدمت هذه اللجنة أدوات مختلفة للتحقيق والمقاضاة بما في ذلك المساعدة القانونية الدولية والمشاركة في قضايا القانون المدني في الخارج.

22. سلط المندوب الضوء على إنشاء المنتدى العربي لاسترداد الأصول (AFAR) في عام 2012، والذي يدعم جهود استرداد الأصول للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ديمقراطية. شدد على أنه في حين توفر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إطاراً ملزماً لاسترداد الأصول، لا تزال هناك عقبات كبيرة. يشمل ذلك إحجام بعض البلدان عن التعاون والاختلافات في النظم القانونية والتحقيقات المعقدة. أُبلغ بأن الحكومة التونسية لديها إطار قانوني وإشرافي يتوافق مع المعايير الدولية لضمان تخصيص الأموال المعادة للتنمية. تم إنشاء لجنة خاصة في عام 2020 برئاسة الجمهورية التونسية لاسترداد الأصول غير المشروعة في الخارج، تتألف من لجان فرعية مختلفة تركز على التنسيق والتحقيق والتقييم التنظيمي والدعم الدبلوماسي. شدد المندوب على الحاجة إلى تعاون غير مشروط وشفاف بين البلدان الطالبة والمتلقية مع التأكيد على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

23. ذُكر أخيراً أن تونس قد شاركت في تنسيق ثنائي مع البلدان التي تمتلك أصولاً مختلسة. اختتم المندوب بالتأكيد على أهمية التعاون الدولي والمساعدة التقنية وتبادل أفضل الممارسات لضمان الاسترداد السريع للأصول غير المشروعة ودعم حقوق الإنسان.

24. أعرب **مندوب جمهورية إندونيسيا** عن امتنانه للدعم الذي تلقاه من الدول الأعضاء فيما يتعلق باقتراح إنشاء منتدى لخبراء استرداد الأصول. شدد على أن الغرض من المنتدى ليس تكرار المنتديات القائمة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بل تكملتها وضمان التشغيل الفعال. ذكر المندوب أن إندونيسيا التمست المشورة من الأمانة العامة بشأن شكل هذا المنتدى لضمان كفاءته. يمكن أن يتزامن المنتدى مع الدورات السنوية لمنظمة آلكو أو أن يعقد بين الدورات. ذُكر أن الهدف هو إنشاء شبكة من جهات اتصال الخبراء من البلدان الأعضاء في منظمة آلكو لتسهيل المساعدة السريعة في استرداد الأصول دون عمليات بحث مطولة عن السلطات المختصة.

ثانياً. المناقشات العامة والتطورات الأخيرة

أ. مفهوم استرداد الأصول؟

25. يشير استرداد الأصول – كما هو موضح في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) إلى العملية التي يتم من خلالها استرداد عائدات الفساد المحولة إلى الخارج وإعادتها إلى البلد الذي تم أخذها منه أو إلى أصحابها الشرعيين. لا يمكن إجراء حساب دقيق لعائدات الفساد المنتشرة في جميع أنحاء العالم، لكن البنك الدولي يقدر أن البلدان النامية تخسر 20-40 مليار دولار أمريكي كل عام بسبب الفساد.[2] يمكن إنفاق هذه الأموال على معالجة الفقر وتوفير الخدمات العامة اللائقة وتحقيق أهداف التنمية

2 برون، جان بيير، دونكر، غابرييل؛ غراي، لاريسا ألانا، بانجر، ميليسا، باور، ريتشارد جون، ستيفنسون، كيفن مارك، *عوائق استرداد الأصول: تحليل العقبات الرئيسية وتوصيات للعمل (الإنجليزية)*، مبادرة استرداد الأصول المسروقة (STAR) واشنطن العاصمة:

المستدامة. يحدث هذا الظلم الكبير في كثير من الأحيان بشكل علني وعلى مرأى من الجميع، ولكن بسبب التعقيدات القانونية والمؤسسية وعدم التعاون بين الدول، من السهل جداً على الفاسدين التمسك بمكاسبهم غير المشروعة.

26. ينطوي استرداد الأصول وفقاً لمعهد بازل[3] للحوكمة على مصادرة الأصول غير المشروعة والتي عادة ما تكون عائدات الجريمة، وإعادة هذه الأصول إلى مالكيها الشرعيين. يمكن أن تتخذ الأصول شكل أموال أو عناصر أخرى ذات قيمة على سبيل المثال العقارات أو المعادن الثمينة أو الاستثمارات مثل الأسهم أو الأصول الافتراضية مثل العملات المشفرة أو خيول السباق أو السلع الفاخرة أو الطائرات.

27. يمكن أن تكون عملية استرداد الأصول عملية *محلية* بحتة عندما يتم إخفاء الأموال أو استثمارها في الاختصاص الذي تم الحصول عليها فيه بشكل غير قانوني. يمكن أن تكون *دولية* أيضاً، عندما يتم إرسال الأموال إلى اختصاص آخر.

28. إن عملية استرداد الأصول معقدة ولكنها تغطي عموماً أربع مراحل أساسية: *التحقيق المسبق* (التحقق من المعلومات)، *والتحقيق* (غالباً ما يشمل الحجز على الأصول / تجميدها والتعاون الدولي للحصول على معلومات استخبارية أو أدلة)، *والإجراءات القضائية* (التي يجوز للمحكمة بعد ذلك إصدار أمر بمصادرة الأصول)، والتصرف فيها أو إعادتها (حيث يتم إرجاع الأصول إلى المالك الشرعي).

ب. الإطار القانوني الحالي بشأن استرداد الأصول

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) 2005

29. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي الأداة الوحيدة الملزمة قانون لمكافحة الفساد على المستوى العالمي.[4] حالياً تتمتع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتصديق عالمي تقريباً حيث تضم 190 طرفاً.[5]

30. يجعل النهج البعيد المدى للاتفاقية والطابع الإلزامي للعديد من أحكامها أداة فريدة لتطوير استجابة شاملة لمشكلة عالمية.

31. عادة ما تكون عملية تتبع الأصول المسروقة وتجميدها ومصادرتها وإعادتها إلى بلدها الأصلي معقدة وطويلة، وتشمل اختصاصات قضائية متعددة وغالباً ما تكون معقدة بسبب الحواجز التقنية أو القانونية أو السياسية.

مجموعة البنك الدولي <-https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/204221468338390474/barriers-to-asset-recovery-an-analysis-of-the-key-barriers-and-recommendations-for-action > تم الوصول إليه في 18 حزيران / يونيو 2024

[3] معهد بازل هو منظمة مستقلة غير ربحية تأسست في عام 2003 في بازل بسويسرا، وهو شريك في جميع أنحاء العالم لتعزيز المعرفة والممارسات والسياسات المتعلقة بمكافحة الفساد واسترداد الأصول ونزاهة الأعمال. يوفر المبادئ التوجيهية والبحوث بشأن استرداد الأصول، بما في ذلك الأدوات العملية للممارسين.
https://baselgovernance.org/ تم الوصول إليه في 17 حزيران / يونيو 2024

[4] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (تم اعتمادها في 31 تشرين الأول / أكتوبر 2003، ودخلت حيز التنفيذ في 14 كانون الاول / ديسمبر 2005) 2349 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 41 (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)

[5] https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XVIII-14&chapter=18#EndDec تم الوصول إليه آخر مرة في 17 حزيران / يونيو 2024. 47 دولة عضو في منظمة آلكو هي أيضاً طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

قدم المجتمع الدولي إطاراً جديداً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إدراكاً لخطورة مشكلة الفساد والحاجة إلى تحسين الآليات لمكافحة تأثيره المدمر وتسهيل استرداد عائدات الفساد. يوفر الفصل الخامس من الاتفاقية هذا الإطار لإعادة الأصول المسروقة، ويطلب من الدول الأطراف اتخاذ تدابير لتقييد عائدات الفساد وحجزها ومصادرتها وإعادتها. وفقاً للمادة 51 من الفصل الخامس من الاتفاقية:

"استرداد الأصول بمقتضى هذا الفصل هو مبدأ أساسي في هذه الاتفاقية، وعلى الدول الأطراف أن تمد بعضها البعض بأكبر قدر من العون والمساعدة في هذا المجال."

هناك ثلاث هيئات رئيسية معنية باسترداد الأصول بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تتم مناقشتها على النحو التالي:

أ. مؤتمر الدول الأطراف (COSP)

32. يعتبر مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الهيئة الرئيسية لصنع السياسات فيها، ويدعم الدول الأطراف والدول الموقعة في تنفيذها للاتفاقية ويقدم التوجيه في مجال السياسات إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لتطوير وتنفيذ أنشطة مكافحة الفساد. تأسس المؤتمر بموجب المادة 63 من الاتفاقية. يجتمع كل عامين ويتخذ قرارات ومقررات لتعزيز تفويضه.

33. أنشأ مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية هيئات فرعية تعمل بموجب تفويضه للمساعدة في تنفيذ عمله. الغرض منها هو إسداء المشورة للمؤتمر وتقديم توصيات للمساعدة في إنجاز تفويضه (وفقاً للفقرة 7 من المادة 63 من الاتفاقية).

34. يشجع القرار 3/6 الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن "تعزيز الاسترداد الفعال للأصول" الدول الأطراف ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على مواصلة تبادل الخبرات وبناء المعرفة بشأن إدارة الأصول المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمستردة واستخدامها والتصرف فيها وتحديد الممارسات الجيدة حسب الضرورة، بالاعتماد على الموارد القائمة التي تعالج إدارة الأصول المحجوزة والمصادرة، بما في ذلك بهدف المساهمة في التنمية المستدامة.[6]

35. عُقدت الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أتلانتا بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 11 إلى 15 كانون الأول / ديسمبر 2023.

[6] مؤتمر الدول الأطراف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، "استمرار استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" القرار 1/6 (02-06 تشرين الثاني / نوفمبر 2015)
https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session6/Resolutions/V1609639e.pdf تم الوصول إليه في 17 حزيران / يونيو 2024

ب. آلية استعراض التنفيذ

36. يتم تقييم التنفيذ الفعلي للاتفاقية في القانون المحلي من قبل الدول الأطراف من خلال عملية مراجعة الأقران الفريدة من نوعها وهي آلية استعراض التنفيذ. آلية استعراض التنفيذ (IRM) هي عملية استعراض الأقران التي تساعد الدول الأطراف على تنفيذ الاتفاقية بفعالية. يتم استعراض كل دولة طرف وفقاً للاختصاصات من قبل اثنين من الأقران - أحدهما من نفس المجموعة الإقليمية - يتم اختيارهما عن طريق القرعة في بداية كل سنة من دورة الاستعراض. تتولى مجموعة استعراض التنفيذ توجيه ومراقبة عمل وأداء آلية استعراض التنفيذ، وهي مجموعة حكومية دولية مفتوح العضوية من الدول الأطراف وتعد هيئة فرعية تابعة لمؤتمر الدول الأطراف تم إنشاؤها بالتعاون مع الآلية الدولية لاستعراض التنفيذ بموجب القرار 1/3.[7] بدأت الدورة الأولى لآلية الاستعراض في عام 2010 وتغطي فصول اتفاقية التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي. تغطي الدورة الثانية التي تم إطلاقها في تشرين الثاني / نوفمبر 2015 الفصول المتعلقة بالتدابير الوقائية واسترداد الأصول. يعتبر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هو أمانة آلية الاستعراض.

37. يقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة التقنية في مختلف المجالات المواضيعية المتعلقة بالفساد لدعم جهود الدول الأطراف الرامية إلى التنفيذ الكامل للاتفاقية، مثل الوقاية والتثقيف واسترداد الأصول والنزاهة في نظام العدالة الجنائية وما إلى ذلك.

ج. الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الأصول

38. الفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية المعني باسترداد الأصول، المسماة الفريق العامل المعني باسترداد الأصول، هو هيئة فرعية تابعة لمجلس الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. يتولى الفريق العامل المعني باسترداد الأصول مسؤولية مساعدة لجنة الدول الأطراف في تنفيذ تفويضه فيما يتعلق باسترداد عائدات الفساد. تأتي هذه الوظيفة عملاً بالفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي يكرس استرداد المسروقات وإعادتها كمبدأ أساسي من مبادئ الاتفاقية.

39. يعقد الفريق العامل المعني باسترداد الأصول منذ إنشائه في عام 2006 اجتماعاً واحداً بين الدورات في السنة، يتمكن المشاركون خلاله من تبادل المعلومات ووضع توصيات لتقديمها إلى المؤتمر. ناقشت الدورة السابعة عشرة للفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية المعني باسترداد الأصول التي عقدت في الفترة من 4 إلى 8 أيلول / سبتمبر 2023 ما يلي[8]:

---

[7] مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، "آلية الاستعراض" القرار 1/3 (09-13 تشرين الثاني / نوفمبر 2009) https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session3/V1051985e.pdf تم الوصول إليه في 17 حزيران / يونيو 2024

[8] مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، "تقرير مجموعة العمل الحكومية الدولية مفتوحة العضوية المعنية باسترداد الأصول" 05) CAC/COSP/WG.2/2023/4-08 أيلول / سبتمبر 2023)
https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/workinggroup2/2023-September-4-8/CAC-COSP-WG.2-2023-4/2318796E.pdf تم الوصول إليه في 17 حزيران / يونيو 2024

1. لمحة عامة عن التقدُّم المحرز في تنفيذ التفويض المتعلق باسترداد الأصول.
2. الجوانب العملية لاسترداد الأصول بما في ذلك الاتجاهات والتحديات والممارسات الجيدة.
3. مناقشة موضوعية حول الممارسات الجيدة والتحديات فيما يتعلق بإنشاء أنظمة فعالة للإقرارات المالية للموظفين العموميين المناسبين.
4. المساعدة التقنية.
5. متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي.

40. عقدت الدورة الثامنة عشرة في الفترة من 10 إلى 14 حزيران / يونيو 2024 في فيينا بالنمسا. كان التركيز المواضيعي للاجتماع الثامن عشر للفريق العامل على ما يلي:

(أ) الممارسات الجيدة والتحديات فيما يتعلق بمعلومات الملكية النفعية من أجل الكشف عن أعمال الفساد وردعها ومنعها وتعزيز استرداد الأصول وإعادتها وفقاً للاتفاقية؛[9]

(ب) متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي: التدفقات المالية غير المشروعة والتحديات والعقبات والحواجز التي تعترض التعاون الدولي.

كما قدم الفريق العامل لمحة عامة عن التقدُّم المحرز في تنفيذ التفويضات.

2. المبادرة الخاصة باسترداد الأصول المسروقة (StAR)

41. أطلق البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مبادرة استرداد الأصول المسروقة في أيلول / سبتمبر 2007 للترويج للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها، ولا سيما الفصل الخامس الذي يوفر أول إطار شامل لاسترداد الأصول. تدعم هذه الشراكة المبتكرة الجهود الدولية لإنهاء الملاذات الآمنة للأموال الفاسدة.[10] تعمل مبادرة "استرداد الأصول المسروقة" مع البلدان النامية والمراكز المالية لمنع غسل عائدات الفساد وتسهيل إعادة الأصول المسروقة بشكل أكثر منهجية وفي الوقت المناسب.

42. يجمع **المنتدى العالمي لاسترداد الأصول (GFAR)** الذي نظمته مبادرة استرداد الأصول المسروقة بين البلدان والمنظمات الدولية لمناقشة أفضل الممارسات والتحديات في مجال استرداد الأصول.[11]

[9] مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، "تقرير مجموعة العمل الحكومية الدولية مفتوحة العضوية المعنية باسترداد الأصول" CAC/COSP/WG.2/2024/2 (10-14 حزيران / يونيو 2024) https://track.unodc.org/uploads/documents/UNCAC/WorkingGroups/workinggroup2/2024-June-10-14/CAC-COSP-WG.2-2024-2/2406076E.pdf تم الوصول إليه في 25 تموز / يوليو 2024

[10] https://star.worldbank.org/focus-area/asset-recovery-process تم الوصول إليه آخر مرة في 18 حزيران / يونيو 2024

[11] https://star.worldbank.org/case-study/global-forum-asset-recovery-gfar تم الوصول إليه في 17 حزيران / يونيو 2024

3. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC)

43. توفر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي اعتمدت في عام 2000، والمعروفة أيضاً باسم اتفاقية باليرمو إطاراً للتعاون لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بما في ذلك غسل الأموال واسترداد الأصول. تشمل أحكامه تدابير لمصادرة وضبط الأصول المتأتية من الجريمة المنظمة وتعزيز التعاون الدولي في تتبع هذه الأصول واستردادها.[12] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي الصك الدولي الرئيسي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. تمثل الاتفاقية خطوة رئيسية إلى الأمام في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتدل على اعتراف الدول الأعضاء بخطورة المشاكل التي تطرحها، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز وتوطيد التعاون الدولي الوثيق من أجل معالجة تلك المشاكل. تعمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية كسلف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. اتفق الجميع على أن الاتفاقية لا تستطيع أن تغطي قضية الفساد بطريقة شاملة، ولذلك يلزم وضع اتفاقية منفصلة للتصدي للفساد مما يؤدي إلى اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

4. الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون لمكافحة الفساد

44. تأسست الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون لمكافحة الفساد (شبكة جلوب أي) في عام 2021 من خلال عملية تشاورية ميسرة من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. الشبكة مفتوحة لسلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. تخضع الشبكة لإدارة أعضائها ويدعمها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة الذي يوفر أمانة الشبكة.

45. يمكن لسلطات إنفاذ القانون التنفيذية المفوضة بمكافحة الفساد توحيد جهودها للنهوض بقضايا الفساد عبر الوطنية من خلال شبكة جلوب أي. تشمل هذه السلطات وكالات مكافحة الفساد وقوات الشرطة ومكاتب الادعاء العام ومكاتب النائب العام، ومكاتب استرداد الأصول، ووحدات التحقيق المالي. توفر الشبكة الدعم للمحققين والمدعين العامين من خلال منصة الاتصالات الآمنة العالمية جلوب أي (SCP) من أجل التبادل السريع والآمن للمعلومات وغيرها من الموارد والأدوات المتخصصة. تسعى الشبكة جاهدة مع الشركاء إلى تحقيق تعاون دولي فعال وكفء بين الممارسين في جميع أنحاء العالم.

5. مجموعة عمل الإجراءات المالية (FATF)

46. مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية هي منظمة حكومية دولية تأسست في عام 1989 تضع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهديدات الأخرى لسلامة النظام المالي الدولي. تعمل

[12] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (تم اعتمادها في 15 تشرين الثاني / نوفمبر 2000، ودخلت حيز التنفيذ في 29 أيلول / سبتمبر 2003) 2225 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 209 (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)

مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية بوصفها هيئة لصنع السياسات، على توليد الإرادة السياسية اللازمة لإجراء إصلاحات تشريعية وتنظيمية وطنية في هذه المجالات.

47. يتمثل أحد الأهداف الأساسية لمجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية في حرمان المجرمين من أصولهم غير المشروعة. تعمل مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية بالشراكة مع الإنتربول والسلطات الوطنية لضمان أن يكون استرداد الأصول ركيزة أساسية لنهج البلدان في معالجة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. من الضروري أن تضع السلطات الوطنية أنظمة فعالة لتعقب الأموال والأصول المسروقة وضبطها ومصادرتها وإعادتها إلى بلد المنشأ.

48. تعمل مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية على تعزيز السياسات والإجراءات الوطنية التي تحقق هذه الأهداف من خلال إبراز أهمية تعزيز التعاون التشغيلي على جميع المستويات وتحسين تبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص.

49. وافق الاجتماع العام لمجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية في تشرين الأول / أكتوبر 2023 على إدخال تعديلات على توصيات مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية التي ستزود أجهزة إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية (FIUs) والمدعين العامين وغيرهم من ممارسي استرداد الأصول والسلطات المختصة بمجموعة أدوات أكثر قوة لاستهداف الأصول الإجرامية ومصادرتها.[13]

ج. الإطار الإقليمي

1. شبكات استرداد الأصول المشتركة بين الوكالات

50. شبكات استرداد الأصول المشتركة بين الوكالات (ARINs) هي شبكات دولية أو إقليمية غير رسمية تجمع بين ممارسي إنفاذ القانون العاملين في مجال تتبع الأصول وتجميدها وضبطها ومصادرتها. هناك العديد من هذه الشبكات مثل شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول، والمعروفة باسم كارين (CARIN)، والشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول في الجنوب الأفريقي (ARIN- SA)، والشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول في آسيا والمحيط الهادئ (ARIN- AP) من بين آخرين.

2. اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته (AUCPCC):

51. تشجع هذه الاتفاقية التي اعتمدت في عام 2003 الدول الأعضاء على اعتماد تدابير لإعادة الأصول التي تم الحصول عليها عن طريق الفساد. يؤكد على أهمية المساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في استرداد الأصول.[14]

[13] مجموعة عمل الإجراءات المالية (2012-2023)، "المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والانتشار"، مجموعة عمل الإجراءات المالية، باريس، فرنسا https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Fatfrecommendations/Fatf-recommendations.html تم الوصول إليه في 18 حزيران / يونيو 2024

[14] اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته (المعتمدة في 1 تموز / يوليو 2003، ودخلت حيز التنفيذ في 5 آب / أغسطس 2006) https://au.int/sites/default/files/treaties/36382-treaty-0028_-

3. الموقف الأفريقي المشترك بشأن استرداد الأصول (CAPAR)

52. اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بالإجماع الموقف الأفريقي المشترك بشأن استرداد الأصول في تجمعهم الثالث والثلاثين في أديس أبابا. الموقف الإفريقي المشترك بشأن استرداد الأصول هو صك قانوني غير ملزم لاسترداد الأصول المسروقة من أفريقيا. يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تحديد هذه الأصول وإعادتها إلى أوطانها وإدارتها بفعالية بطريقة تحترم سيادتها.[15]

ثالثاً. تقرير اجتماع ما بين الدورتين بشأن منتدى الخبراء لاسترداد الأصول - "أفضل الممارسات لاسترداد الأصول المسروقة من بلد آسيوي وإفريقي" يوم الجمعة 21 حزيران/يونيو 2024

التاريخ ومكان انعقاد الاجتماع: الجمعة 21 حزيران / يونيو 2024 المقر الدائم لمنظمة آلكو في نيودلهي

[تم تنظيمه بشكل مشترك من قبل جمهورية إندونيسيا والأمانة العامة للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية (آلكو)]

53. حضر الاجتماع مندوبو الدول الأعضاء التالية: الجمهورية العربية السورية وجمهورية السودان ومنغوليا وبوركينا فاسو وغانا وجمهورية كوريا وجمهورية إندونيسيا وجمهورية الصين الشعبية ودولة الكويت وماليزيا وجمهورية تركيا وجمهورية الهند وجمهورية الفلبين وجمهورية اليمن وجمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية وجمهورية باكستان الإسلامية ودولة قطر وجمهورية اتحاد ميانمار وجمهورية الصومال الاتحادية.

موجز المناقشات

1. تم تقسيم الحدث إلى ثلاثة أجزاء:
   - الجلسة الافتتاحية
   - الجلسة الأولى: اجتماع ما بين الدورات بشأن منتدى الخبراء لاسترداد الأصول - "أفضل الممارسات لاسترداد الأصول المسروقة من بلد آسيوي وأفريقي"
   - الجلسة الثانية: اجتماع بين الدول الأعضاء لإنشاء مجموعة اتصال لمنتدى استرداد الأصول

_african_union_convention_on_preventing_and_combating_corruption_e.pdf تم الوصول إليه في 17 حزيران / يونيو 2024

[15] https://au.int/en/documents/20221024/common-african-position-asset-recovery-capar تم الوصول إليه في 17 حزيران / يونيو 2024

الجلسة الافتتاحية

54. بدأ سعادة الدكتور كمالين بينيتبوفادول الأمين العام لمنظمة آلكو الاجتماع بخطابه الترحيبي. رحب بجميع المشاركين والخبراء. شكر بشكل خاص حكومة إندونيسيا على تعاونها في الاجتماع بين الدورات. قدم بعد ذلك ملخصاً موجزاً لمقدمة موضوع منتدى الخبراء لاسترداد الأصول.

55. السيدة إينا كريسنامورثي السفيرة فوق العادة والمفوضة لسفارة جمهورية إندونيسيا لدى الهند، بصفتها رئيسة إندونيسيا للدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو، ألقت في ملاحظاتها الافتتاحية الضوء على أهمية الاجتماع بين الدورات. كما نوقشت أهمية استرداد الأصول بالنسبة للدول النامية وتسليط الضوء على التحديات في استرداد الأصول المسروقة.

56. ألقت السيدة أوما شيخار الأمينة الإضافية لشعبة الشؤون القانونية والمعاهدات في وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية الهند ملاحظات خاصة، حيث انضمت إلى تهنئة الأمانة العامة لمنظمة آلكو وحكومة جمهورية إندونيسيا على تنظيم الاجتماع بين الدورات. أُبلغ بأن الهند ملتزمة بقضية استرداد الأصول مشيرة إلى أهمية العدالة وسلامة النظم القانونية والمالية.

57. ألقى بعد ذلك الكلمة الرئيسية السيد كاهيو موزهار المدير العام للشؤون الإدارية القانونية في وزارة القانون وحقوق الإنسان في حكومة جمهورية إندونيسيا حيث أعرب عن امتنانه للتعاون من الأمانة العامة لمنظمة آلكو وأقر بحضور العديد من المندوبين والممثلين الموقرين. سلط الضوء على التحديات المشتركة التي تواجهها البلدان الآسيوية والأفريقية لا سيما في استرداد الأصول من جرائم مثل الفساد والجرائم المنظمة عبر الوطنية. أوضح أن المنتدى لن يكرر الآليات القائمة ولكنه سيكملها بالاعتماد على أمثلة ناجحة من مناطق ومبادرات أخرى. تم تبادل تجربة إندونيسيا في استرداد الأصول.

58. شكر ممثل سفارة الجمهورية العربية السورية اللجنة على ملاحظاتها الافتتاحية وأشار إلى أهمية الموضوع مع اقتراح الاستفادة من التقنيات الجديدة ووسائل الإعلام والاتصالات لزيادة الوعي باسترداد الأصول. اقترح أن الجهود الإعلامية الدولية يمكن أن تثقف الجمهور بأن الفساد واختلاس الأصول هي تجاوزات أخلاقية.

الجلسة الأولى: اجتماع ما بين الدورتين بشأن منتدى الخبراء لاسترداد الأصول - "أفضل الممارسات لاسترداد الأصول المسروقة من بلد آسيوي وإفريقي"

59. تتألف اللجنة من السيد أندري إندرادي مدير السلطة المركزية والقانون الدولي في حكومة جمهورية إندونيسيا بصفته مدير المناقشة، والسيد كاهيو موزهار والسيد فيشاك ك. نائب المدير في مديرية التنفيذ، وزارة الشؤون الداخلية، جمهورية الهند كخبراء من إندونيسيا والهند على التوالي.

60. يتألف هذا النموذج من مشاركة الخبراء لتجاربهم الخاصة من بلدانهم.

61. ناقش المدير العام تجربة إندونيسيا في استرداد الأصول مشيراً إلى التحديات العديدة التي تواجهها والدروس المستفادة في هذه العملية. سلط الضوء على أهمية وجود إطار قانوني قوي وتعاون دولي. أوضح مفهوم استرداد الأصول وأهميته بالنسبة للدول الضحية. سلط الضوء في هذا السياق على أهمية التعاون الدولي والأطر القانونية مثل المساعدة المتبادلة وتسليم المجرمين. تم التركيز على المتطلبات التفصيلية للعملية المعقدة لاسترداد الأصول من قبل الدول الضحية بما في ذلك التحقيقات والأدلة والملاحقات القضائية في هذه العملية. كما شدد على أن الخبرة القانونية والتعاون الدولي فعالان في استرداد الأصول المسروقة. شدد على الحاجة إلى منتدى لاسترداد الأصول داخل منظمة آلكو لتسهيل التعاون وتبادل المعرفة. شُجعت الدول الأعضاء على دعم واعتماد إنشاء منتدى الخبراء خلال الدورة السنوية الثانية والستين في بانكوك هذا العام.

62. تحدث السيد فيشاك ك. نائب المدير في مديرية التنفيذ والخبير من حكومة الهند وأعرب عن امتنانه لمنظمة آلكو لدعوته إلى الاجتماع بين الدورات وسلط الضوء على القضية العالمية المتمثلة في استرداد الأصول. أكد ما قاله زملائه الخبراء وأشار إلى العملية المعقدة مثل الصعوبات في تحديد الأصول وتتبعها عبر مختلف الاختصاصات القانونية، مؤكداً على أهمية التعاون واستخدام القنوات غير الرسمية لاسترداد الأصول. تم تقاسم جهود الهند ونهجها الاستباقي لمعالجة هذه القضايا، بما في ذلك الإطار القانوني الحالي في الهند ومشاركة الهند في المبادرات الدولية لاسترداد الأصول المسروقة. سلط الضوء على أمثلة على التعاون الدولي الناجح وأهمية الثقة والتواصل في القنوات غير الرسمية.

63. كان المجال مفتوحاً بعد العروض التقديمية لجلسة تفاعلية.

64. هنأ كل من ممثل سفارة بوركينا فاسو وممثل سفارة جمهورية السودان الحاضرين. أعربا أيضاً عن تقديرهم لمنظمة آلكو وحكومة إندونيسيا لتنظيم هذا الاجتماع بين الدورات. سلطا الضوء كذلك على أهمية الموضوع وضرورة إنشاء مثل هذا المنتدى لزيادة الوعي حول القضية المعقدة لاسترداد الأصول للدول الأعضاء في منظمة آلكو.

65. أثنى ممثل المفوضية العليا لغانا على منظمة آلكو وحكومة جمهورية إندونيسيا للمبادرة المتعلقة باسترداد الأصول. تم طرح مسألة فائدة دليل البنك الدولي لاسترداد الأصول في المساعدة في عملية استرداد الأصول وتحديداً تجربة الهند في هذا الشأن على الخبراء.

66. شرح الخبير من إندونيسيا الدور المقترح للأمانة العامة لمنظمة آلكو في عمل منتدى الخبراء لاسترداد الأصول عن طريق إعداد قائمة بالخبراء وتسهيل التواصل وتنظيم الاجتماعات. نوقشت إمكانية أن تعمل الأمانة العامة لمنظمة آلكو كمنصة لتسهيل التواصل بين الدول الأعضاء. لوحظ أيضاً إمكانية عمل الأمانة العامة لمنظمة آلكو كمركز للتعلم من خلال دعوة المتحدثين أو المسؤولين.

67. سلط الخبير من الهند الضوء على جهود الهند لاستعادة الأصول المسروقة خلال الحقبة الاستعمارية، ولا سيما تماثيل الآلهة القديمة من الولايات الجنوبية. وافق الخبير على وجهة نظر غانا ودعا إلى بناء الثقة بين الأشخاص وعقد حلقات عمل عملية.

الجلسة الفنية الثانية: اجتماع بين الدول الأعضاء لتأسيس مجموعة اتصال لمنتدى الخبراء لاسترداد الأصول

68. تألفت المجموعة من سعادة الدكتور كمالين بينيتبوفادول والسيد كاهيو موزهار والدكتور شيخار رانجان مدير منظمة آلكو كمشرف.

69. سلطت الجلسة الفنية الثانية الضوء على قضيتين رئيسيتين يجب التعامل معهما: أولاً: مناقشة مؤهلات أو معايير الخبراء الذين سترشحهم كل دولة عضو لمجموعة الخبراء وثانياً: مناقشة دور ووظائف الأمانة العامة لمنظمة آلكو. اقترح المدير العام بعض الأدوار المحتملة التي يمكن أن تضطلع بها الأمانة العامة لمنظمة آلكو: كميسر لخبراء الدول الأعضاء للمشاورات والمناقشات. يمكن أن تعمل الأمانة العامة أيضاً كمركز فكر أو كمرجع للدول الأعضاء ويمكنها أيضاً جمع وتطوير مركز للتشريعات / السياسات من الدول الأعضاء المتعلقة باسترداد الأصول. يمكن أن تعمل الأمانة العامة أيضاً كمرجع للترتيبات الإقليمية من خلال تسهيل وصول الدول الأعضاء إلى الترتيبات أو المعاهدات الإقليمية. يمكن أن تعمل الأمانة العامة لمنظمة آلكو كذلك كمركز استشاري لعضوية مجموعة العمل المالي من خلال دعم الدول الأعضاء الراغبة في الانضمام إلى مجموعة العمل المالي من خلال تبادل الخبرات من أعضاء مجموعة العمل المالي الحاليين.

70. أعرب الأمين العام عن تقديره لإتاحة الفرصة لمناقشة إنشاء منتدى الخبراء لاسترداد الأصول. شدد على أهمية التشاور المستمر مع الدول الأعضاء. شدد على أهمية وضع إجراءات واضحة لتشغيل منتدى الخبراء، بما في ذلك كيف يمكن للدول الأعضاء طلب المساعدة من الأمانة العامة مع تسليط الضوء على الحاجة إلى مبادئ توجيهية واضحة بشأن ترشيح الخبراء من قبل الدول الأعضاء بناءً على معايير ومؤهلات محددة. أشار إلى أن دور الأمانة العامة لمنظمة آلكو سيكون مساعدة هذه الهيئة في العمل بفعالية واقترح تسهيل المناقشات بين الدول الأعضاء للتوصل إلى اتفاق في الدورات المستقبلية.

71. اقترح المدير العام أن تنظم الأمانة مناقشات جماعية مركزة لوضع أدلة عملية، وإنشاء نموذج موحد للمساعدة القانونية المتبادلة (MLA) لتبسيط العملية. تحدث عن هدف طويل الأجل يتمثل في إنشاء نموذج آسيوي أفريقي للمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين، وفي نهاية المطاف معاهدة آسيوية أفريقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة على الرغم من التحديات التي تشكلها النظم القانونية المختلفة. اقترح إنشاء هيئة جامعة يمكن أن تحددها الأمانة العامة.

72. أعرب ممثلو الدول الأعضاء عن دعمهم للمبادرة وشددوا على أهمية اختيار الخبراء بعناية لمثل هذا المنتدى المهم. تم أيضاً التأكيد على مزيد من التعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالموضوع.

73. شدد الممثلون كذلك على أهمية النظر في هيكلية منظمة آلكو في صياغة المراجع وتحديد العضوية وتقييم احتياجات المجموعة من الموارد وفهم كيفية إدارة منظمة آلكو لهذه الجوانب إذا تم اتخاذ قرار إنشاء المنتدى.

74. أوضح الأمين العام أن القواعد القانونية لمنظمة آلكو تنص على أن الدورة السنوية هي الجهاز العام للمنظمة. كما أنها تسمح بعقد اجتماعات بين الدورات ولجان فرعية ومجموعات عمل مفتوحة العضوية تتألف من

الدول الأعضاء. أشار إلى أنه بموجب الإطار القانوني الحالي لا توجد قاعدة صريحة تنص على إنشاء هيئة جديدة داخل منظمة آلكو. ذكر أنه في حين توفر مراكز الفكر المرونة ويمكن إنشاؤها لوظائف محددة حسب الحاجة، فمن الضروري إعادة النظر في القواعد القانونية لمنظمة آلكو لتحديد ما إذا كان إنشاء مركز فكر أمراً ممكناً. يمكن إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء حول اقتراح إنشاء مثل هذه المجموعة خلال الدورة السنوية القادمة في بانكوك. أعرب عن الحاجة إلى الحصول على تعليقات من الدول الأعضاء لإثراء عملية صنع القرار، وهو أمر حيوي للمنظمة.

75. شجع المدير العام الدول الأعضاء على ترشيح الخبراء بناءً على الحد الأدنى من المتطلبات خلال الدورة السنوية الثانية والستين في بانكوك بينما يمكن للأمانة العامة أن تبدأ العمل على مشروع نموذج وقائمة أولية للخبراء. شدد على ضرورة وضع قائمة اتصال ونموذج وربما معاهدة قانون نموذجي بشأن المساعدة القانونية المتبادلة للبلدان الآسيوية والأفريقية. من شأن هذا النهج الاستباقي أن يساعد الدول الأعضاء على فهم أهمية مجموعة الخبراء ودورها قبل إنشائها الرسمي. سيقنع الاقتراح الدول الأعضاء بقيمة المجموعة من خلال تقديم منتجات ونتائج واضحة.

76. اختتم الحدث بتقديم كلمة شكر من قبل المدير العام السيد كاهيو حيث شكر الأمانة العامة لمنظمة آلكو والمشاركين على مساهماتهم. شدد على أن استرداد الأصول مسألة تثير قلقاً بالغاً لا سيما فيما يتعلق بإعادة الأصول المسروقة من الجرائم الدولية مثل الفساد وغسل الأموال والاحتيال والاختلاس. شدد على الحاجة إلى نهج استباقي من الدول الأعضاء تجاه هذا الموضوع.

77. شكر الأمين العام لمنظمة آلكو الدكتور كمالين بينيتبوفادول حكومة جمهورية إندونيسيا والمشاركين، وكرر أنه خلال الدورة السنوية القادمة ستجري الدول الأعضاء مناقشات حول ترشيح الخبراء ومشروع نموذج الاتفاقية.

رابعاً. تعليقات الأمانة العامة لمنظمة آلكو وملاحظاتها

78. تعد مسألة استرداد الأصول موضوعاً مهماً للدول الأعضاء الآسيوية والأفريقية. على الرغم من وجود العديد من المنتديات لاسترداد الأصول، إلا أن استرداد الأصول بشكل فعال ينطوي على عمليات قانونية طويلة ومعقدة عبر اختصاصات متعددة. هناك حاجة إلى التواصل والتنسيق الفعالين بين الدول الأعضاء للتعجيل باسترداد الأصول. يهدف اقتراح جمهورية إندونيسيا لمنتدى الخبراء إلى تسهيل عملية استرداد الأصول من خلال تبادل أفضل الممارسات والإجراءات القانونية والاتصالات داخل النظام القانوني لكل دولة عضو.

79. يُقترح أن تجري الدول الأعضاء مداولات متعمقة للتوجيه والمضي قدماً بشأن هذه المسألة، لا سيما بشأن:

أ) إنشاء منتدى الخبراء لاسترداد الأصول،

ب) المبادئ التوجيهية بشأن ترشيح الخبراء من قبل الدول الأعضاء بناءً على معايير ومؤهلات محددة،

ج) إجراءات تشغيل منتدى الخبراء، و

د) دور الأمانة العامة لمنظمة آلكو.

أعدت الأمانة العامة مشروع قرار لتنظر فيه الدول الأعضاء من أجل توفير التوجيه وتيسير العمل الجاري للمنظمة بشأن هذا الموضوع، وربما تعتمده خلال الدورة السنوية.

خامساً. الملحق

المذكرة المفاهيمية بشأن منتدى الخبراء لاسترداد الأصول

وزارة القانون وحقوق الإنسان

جمهورية إندونيسيا

المديرية العامة للإدارة القانونية العامة

جالان إتش أر راسونا سايد كاف 6-7، كونينجان، جاكرتا سيلاتان 12940

الهاتف: 5221619-5202387-021 الفاكس: 5221619-021

الموقع الإلكتروني: www.ahu.go.id

الرقم: AHU.UM.01.01-733 15 أيلول / سبتمبر 2023

الموضوع: اقتراح إنشاء منتدى الخبراء لاسترداد الأصول للدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو

سعادة الدكتور/ كمالين بينيتبوفادول

الأمين العام للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية (آلكو)

أود أن أعرب عن خالص امتناني لاجتماعاتنا المثمرة والتفتيش الميداني في بالي يومي 6 و7 سبتمبر / أيلول 2023، لضمان جميع الاستعدادات والترتيبات اللازمة للدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو.

كما قد تتذكرون فقد ناقشنا في اجتماعنا الاقتراح بإنشاء منتدى الخبراء لاسترداد الأصول في الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو والذي يضم كبار المسؤولين والأكاديميين و/أو الأطراف الأخرى ذات الصلة التي لديها الخبرة والتخصص في استرداد الأصول المسروقة من الاختصاصات الأجنبية. يمكن استخدام هذا المنتدى المتخصص لاستيعاب التشاور والمناقشة وتبادل الآراء والمعلومات المتعلقة بما يلي:

1. تبادل أفضل الممارسات في مجال استرداد الأصول؛
2. التحديات الاستشارية في استرداد الأصول المسروقة؛
3. مناقشة القضايا الجارية التي تتطلب تعاوناً دولياً من جانب الدول الأعضاء؛
4. سد الفجوات المعرفية بين الممارسين ومعالجتها؛ و
5. ضمان إمكانية إجراء عملية استرداد الأصول التي تنطوي على سلطات قضائية متعددة بين الدول الأعضاء بفعالية ونجاح.

نظراً لأهمية هذا المنتدى وهدفه، فإننا نقترح إدراج جدول الأعمال هذا لمناقشته في الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو. لقد أرفقنا بهذا الخطاب المقترح التفصيلي للمنتدى المذكور للرجوع إليه والنظر فيه.

شكراً لكم، وأتطلع إلى سماع نصيحتكم واهتمامكم.

Cahyo R. Muzhar

المدير العام للشؤون الإدارية القانونية

وزارة القانون وحقوق الإنسان في جمهورية إندونيسيا

وزارة القانون وحقوق الإنسان

جمهورية إندونيسيا

المذكرة المفاهيمية بشأن منتدى الخبراء لاسترداد الأصول

الأمانة العامة لمنظمة آلكو

29-سي، ريزال مارغ

ديبلوماتيك انكليف، تشاناكيابوري،

المذكرة المفاهيمية بشأن منتدى الخبراء لاسترداد الأصول

المحتويات

أولاً.	تمهيد	25
ثانياً.	اعتبارات قانونية وسياسية	26
ثالثاً.	الأغراض والأهداف	27
رابعاً.	أهداف محددة	27
خامساً.	التاريخ المقترح	27

أولاً. تمهيد

1. تمثل سرقة الأصول العامة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مشكلة إنمائية هائلة. تقدر كمية الأموال المسروقة من هذه الاقتصادات والاختصاصات التي تمر بمرحلة انتقالية والتي يتم إخفاؤها في الاختصاصات الأجنبية كل عام بنسبة كبيرة من التدفقات المالية الدولية (البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2007). تتجاوز التكاليف المجتمعية للفساد بكثير قيمة الأصول التي سرقها القادة العامون. يؤدي الفساد والجرائم المالية إلى إضعاف الثقة في المؤسسات العامة، وإلحاق الضرر بمناخ الاستثمار الخاص، وتدمير آلية تقديم برامج التخفيف من حدة الفقر أو الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم.

2. استجاب المجتمع الدولي للتحدي. يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للهدف 16 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - السلام والعدالة والمؤسسات القوية - في "الحد بشكل كبير من التدفقات المالية وتدفقات الأسلحة غير المشروعة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة" (تم إضافة التأكيدات). يدرك الهدف وجود صلة جوهرية بين استنزاف موارد التنمية من خلال التدفقات المالية غير المشروعة والحاجة إلى استرداد الأصول المسروقة لتحقيق التنمية المستدامة.

3. رفعت معظم البلدان استجابةً للقضايا الحرجة لاسترداد الأصول المسروقة التزامها وخطواتها الاستراتيجية للتغلب على تلك القضايا، سواءً من خلال التعاون متعدد الأطراف أو الإقليمي أو الثنائي. أعلنت ما لا يقل عن 100 دولة عضو في منظمة الشفافية الدولية (TI) في 9 تشرين الثاني / نوفمبر 2010 في بانكوك، التزامها في اجتماع الأعضاء السنوي لعام 2010 لمنظمة الشفافية الدولية بدعوة جميع الحكومات إلى إعطاء أولوية عالية على جدول الأعمال الدولي (في مجموعة العشرين، في الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والمنظمات المماثلة، في الأمم المتحدة والبنك الدولي والمؤسسات الرسمية المتعددة الأطراف الأخرى) دون تأخير للقضايا الحرجة المتعلقة بإعادة الأصول المسروقة.

4. شهدت المنطقة الأفريقية موجة مماثلة من الاستجابة حيث أظهرت العديد من التقارير والأبحاث أن البلدان الأفريقية وضعت استرداد الأصول كواحدة من القضايا الخطيرة التي يجب إعطاؤها الأولوية. ثبتت هذه الجدية في العديد من مناسبات منتدى البلدان الأفريقية التي تم استخدامها في توحيد سياساتها وتركيز أجندة التنمية مثل الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا بإثيوبيا والدورة العادية التاسعة والعشرين للمؤتمر التي تركز على موضوع "الانتصار في المعركة ضد الفساد: مسار مستدام نحو تحول أفريقيا"، وما إلى ذلك.

5. يشير وجود مثل هذه الموجة من الردود إلى أن الدول في جميع أنحاء العالم بما في ذلك آسيا وأفريقيا تصل إلى نقطة ذروة سليمة وتعلن التزامها وإرادتها السياسية. ثبت في العقد الماضي مع ذلك أن استرداد الأصول

أصبح قضية حاسمة يجب تنفيذها مع الأخذ في الاعتبار أنها تحتوي دائماً على العديد من العمليات بدءاً من التعريف والتتبع والتأمين (التجميد والحجز) إلى المصادرة: يمكن اعتبار عملية استرداد الأصول معقدة وطويلة الأمد عادةً.

6. بالنظر إلى الممارسات السابقة لاسترداد الأصول المسروقة بما في ذلك جهود الحكومة الإندونيسية في إعادة الأصول المسروقة المودعة في اختصاصات أخرى، لا يمكن إنكار أن استرداد الأصول يتطلب تنسيقاً وتعاوناً قويين مع الوكالات والوزارات المحلية في اختصاصات متعددة ذات أنظمة وإجراءات قانونية مختلفة، وكلاهما يتعلق بتقنيات ومهارات التحقيق الخاصة "لمتابعة الأموال" خارج الحدود الوطنية والقدرة على التصرف بسرعة لتجنب أي تبديد للأصول.

7. نقترح من أجل تحسين التأثير الإيجابي للدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو جدول أعمال يُعقد في الدورة الرئيسية لمنظمة آلكو، أي جدول أعمال لمناقشة واختتام مسألة إنشاء منتدى الخبراء لاسترداد الأصول مع الأخذ في الاعتبار أن اجتماع البلدان الآسيوية والأفريقية في هذا المنتدى يمكن أن يُستغل على النحو الأمثل لمعالجة اهتمامها المشترك باسترداد الأصول المسروقة. يستند تقديم جدول الأعمال هذا أيضاً إلى المادة 1 من النظام الأساسي لمنظمة آلكو الذي تم تنقيحه واعتماده في دورة بالي في عام 2004 وينص على أن أحد أغراض وأهداف منظمة آلكو هو تبادل الآراء والخبرات والمعلومات حول المسائل ذات الاهتمام المشترك التي لها آثار قانونية.

ثانياً. اعتبارات قانونية وسياسية

تم تقديم هذا الاقتراح بموجب اعتبارات قانونية وسياسية أبرمت من قبل دول المنطقة الآسيوية والأفريقية، وهي:

1. تعديل المادة 1 من النظام الأساسي لمنظمة آلكو واعتمادها في دورة بالي في عام 2004.
2. (منظمة الشفافية الدولية) إعلان بانكوك بشأن استرداد الأصول المسروقة وإدارة الأصول المجمدة.
3. اعتمدت الدورة العادية الرابعة والعشرون لمؤتمر رؤساء دول الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا بإثيوبيا الإعلان الخاص بشأن التدفقات المالية غير المشروعة.
4. اعتمدت الدورة العادية التاسعة والعشرون للجمعية موضوع: "الانتصار في المعركة ضد الفساد: مسار مستدام للتحول في أفريقيا".
5. اختتم الموقف الأفريقي المشترك بشأن استرداد الأصول (CAPAR) في الدورة العادية السادسة والثلاثين في 06 - 07 شباط / فبراير 2020 في أديس أبابا بإثيوبيا.

ثالثاً. الأغراض والأهداف

ندرك أن البلدان الآسيوية والأفريقية قد اتخذت مثل هذه الخطوات اللازمة لمكافحة غسل الأموال من خلال استرداد الأصول المسروقة عن طريق موقفها واستراتيجياتها الخاصة كما هو موضح في إعلانها الإقليمي على التوالي. تكمن المشكلة مع ذلك في عدم وجود منتدى تقني وخبير بين المنطقتين لمناقشة تطور التهديد والثغرات، والتشاور حول التحديات الفعلية في استرداد الأصول المسروقة وكذلك لتبادل أفضل الممارسات وقصص النجاح. نقترح لذلك أن تكون الدورة السنوية الحادية والستون لمنظمة آلكو عبارة عن منتدى لمناقشة واختتام مسألة إنشاء منتدى الخبراء لاسترداد الأصول يضم كبار المسؤولين والأكاديميين و/أو الأطراف الأخرى ذات الصلة التي تتمتع بخبرة ودراية في استرداد الأصول المسروقة من الاختصاصات الأجنبية.

يمكن استخدام منتدى الخبراء هذا لإجراء مناقشة وتبادل الآراء والمعلومات المتعلقة بما يلي:

1. مشاركة أفضل ممارسات استرداد الأصول.
2. التحديات الاستشارية في استرداد الأصول المسروقة.
3. مناقشة القضايا الجارية التي تتطلب تعاوناً دولياً تقوم به الدول الأعضاء.
4. سد الثغرات المعرفية للممارسين ومعالجتها.
5. ضمان إمكانية إجراء عملية استرداد الأصول التي تشمل اختصاصات متعددة بين البلدان الأعضاء بشكل فعال.

رابعاً. أهداف محددة

من المتوقع أن يصل جدول الأعمال المقترح هذا إلى ثلاثة أهداف محددة:

1. مناقشة واختتام مسألة إنشاء منتدى الخبراء لاسترداد الأصول.
2. مناقشة واختتام مسألة مدة منتدى الخبراء لاسترداد الأصول.
3. مناقشة واختتام مسألة البلد المضيف للدورة الأولى لمنتدى استرداد الأصول.

خامساً. التاريخ المقترح

(يؤكد فيما بعد)

الملحق الثاني

مشروع الأمانة العامة
AALCO/RES/DFT/62/S19
13 أيلول / سبتمبر 2024

منتدى الخبراء لاسترداد الأصول

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في دورتها الثانية والستين،

إذ تشعر بالقلق إزاء خطورة المشاكل والتهديدات التي يشكلها الفساد على استقرار المجتمعات وأمنها، وتقويض مؤسسات وقيم الديمقراطية والقيم الأخلاقية والعدالة وتعريض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر،

وإذ تُقر بأن منع الفساد ومكافحته على جميع المستويات وبجميع أشكاله يمثل أولوية ومسؤولية لجميع الدول الأعضاء، وتُقر بأهمية تعزيز وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع الفساد ومكافحته بما في ذلك في مجال استرداد الأصول،

وإذ تُلاحظ الاهتمام الخاص الذي توليه البلدان النامية إزاء الحاجة الملحة لإعادة الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع والتي تكون ثمرة أعمال فساد، إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص تماشياً مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وبخاصة الفصل الخامس منها، بغية تمكين البلدان من إعداد مشاريع التنمية وتمويلها وفقاً لأولوياتها الوطنية نظراً إلى ما يمكن أن يكون لهذه الأصول من أهمية في تنميتها المستدامة،

وإذ تشعر بالقلق أيضاً من أن البلدان النامية تخسر مليارات الدولارات كل عام من خلال التدفقات المالية غير المشروعة،

وإذ تلاحظ الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية وشبكات الممارسين ذات الصلة التي تهدف أنشطتها في *جملة أمور* إلى ضمان التبادل الفعال للمعلومات وأفضل الممارسات والخبرات في مجال استرداد الأصول وإدارة عائدات الجريمة التي تم تجميدها أو حجزها أو مصادرتها،

وإذ تشير إلى أن إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع تتطلب التنسيق والتعاون الوثيقين والشفافين بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات بما في ذلك بين السلطات المختصة، ولا سيما السلطات القضائية والسلطات المركزية في إطار المسؤولية المشتركة عن تيسير التعاون الدولي الفعال من أجل الاسترداد الفوري للأصول المتأتية من مصدر غير مشروع،

وبعد الاطلاع على وثيقة الأمانة العامة رقم: AALCO/62/BANGKOK/2024/SD/S19،

وإذ ترحب مع التقدير بمبادرة حكومة جمهورية إندونيسيا باقتراح موضوع منتدى الخبراء لاسترداد الأصول،

وإذ تلاحظ أن رئيس الوفود قد وافق على إدراج الموضوع في جدول أعمال الدورة السنوية الحادية والستين،

ومع الإحاطة بالمداولات حول هذا الموضوع في الدورتين السنويتين الحادية والستين والثانية والستين،

وإذ تقدر عقد اجتماع ما بين الدورتين بشأن منتدى الخبراء لاسترداد الأصول،

1. **تفوض** الأمين العام لاستكشاف طرق ووسائل تشكيل منتدى الخبراء لاسترداد الأصول في منظمة آلكو بالتشاور مع الدول الأعضاء؛
2. **تطلب** من الأمانة العامة تقديم المساعدة في عقد اجتماع بين الدورتين لوضع اللمسات الأخيرة على اختصاصات منتدى الخبراء لاسترداد الأصول؛
3. **توجه** الأمانة العامة إلى مواصلة العمل بشأن هذا الموضوع؛ و
4. **تقرر** إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة السنوية الثالثة والستين لمنظمة آلكو.